



الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن
رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي
المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد
التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو
النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي

الكبير في الاقتراض الحكومي عن تحطى هذا الاقتراض، وللمرة الأولى موازنة المصرية، حجم الإيرادات العامة، وهو الأمر الذي يمكن أن يترتب من التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها: (1) استمرار جات التضخمية المتواترة والتي يتعرض لها الاقتصاد المصري، وعلى يحدث آثارا سلبية معندة على الفئات محدودة الدخل بصفة خاصة، (2) إلى زيادة أعباء الموازنة العامة لحماية تلك الفئات من آثار الموجات زيادة حدة المزاحمة التي يتعرض لها القطاع الخاص على مدار سنوات وما يمكن أن يترتب على ذلك من تقويض لمسار النمو الاقتصادي قتصاد المصري.

الورقة عدد من الإجراءات الالزمة للحفاظ على استدامة الدين الحكومي مستوى المنشود. وتأتي تلك الإجراءات على أربعة محاور أساسية: (1) تعزيز نادي المستدام، باعتباره الركيزة الأساسية للحفاظ على استدامة الدين الحكومي وغير الحكومي، (2) تحسين كفاءة أطر حوكمة الدين العام بشقيه الحكومي، (3) تبني حزمة من الإجراءات المؤسسية الالزمة لتحقيق ورفع كفاءة الإنفاق العام، (4) استكمال جهود الإصلاح والتطوير وعنة لرفع كفاءة منظومة الضرائب المصرية.

قيمة رصيد الدين الحكومي، وصياغتها على النحو
D. ويمثل D_t في هذه المعادلة قيمة رصيد الدين
ط سعر الفائدة على الدين، ويعبر D_{t-1} عن قيمة
عن قيمة فائض الميزان الأولي في السنة الحالية،
رصيد stock - flow adjustment وهو عبارة
، وقيمة التغير في رصيد الدين الحكومي في السنة

في رصيد الدين الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي
 $d_t = \frac{1+i_t}{1+\gamma_t} d_{t-1} - p_t +$
بة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر i_t عن سعر
النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية

الزنة العامة، والدين الخارجي الذي تلتزم وزارة المالية بخدمته(2) دين الحكومة العامة، والذي يمثل
الدولية والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة. (3) الدين العام المحلي، والذي يشمل رصيد الدين
الاستثمار القومي. وتتركز الورقة في التحليل على الدين الحكومي المحلي والخارجي فقط أو ما يطلق

سيد الدين نسبة إلى الناتج المحلي)، وفرق تسوية ما يطلق عليه مصطلح فرق تسوية التدفق بالتغيير

ساس إلى اختلاف المتغير الذي يتم قياسه. فالمعادلة بمطلاقة، بينما تستخدم المعادلة الثانية لقياس رصيد يتم استخدامها لقياس مقدار التغير في رصيد الدين

كم الدين الحكومي وهما: رصيد الميزان الأولي،
ى الدين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) يظهر
بالعمليات المالية فوق الخط above the line
تغير في الرصيد فيصب مباشرة في رصيد الدين
على كافة العمليات التي تدخل في إطار فرق تسوية
.below the line fiscal operations

ين الحكومي وزيادته بناء على تقسيم تلك المصادر
مرتبطة بالعمليات المالية تحت الخط، وذلك على

2 استدامة الدين الحكومي في مصر

سياق الحفاظ على استدامة الدين إلا أن تحقيق هذا زيادة الدين وهم: مدفو عات فوائد الدين (الفرق بين قيمة العجز السنوي للموازنة بالتغيير في رصيد الدين

ومعدل النمو الاقتصادي – growth interest – growth الإجمالي، هي المصدر الأساسي الثاني من مصادر بالفعل بتبني إصلاحات واسعة للانضباط المالي ارتفاع تكلفة تمويل عجز الموازنة وبالتالي زيادة الدين ومعدل النمو الاقتصادي على تراكم الدين إلى الدين، إذا استمرت لفترة أعلى من معدل النمو متصاعدة في نسبة الدين للناتج المحلي، حيث يسمى "تأثير كرة الجليد" والذي يؤدي في النهاية Checherita-Westphal & Semeano، لكن لمعدل النمو الاقتصادي، إذا استمر لفترة أعلى يؤدي إلى تراجع كبير في رصيد الدين نسبة إلى .(Escolano et al., 201

3 استدامة الدين الحكومي في مصر

نات التي سملت 117 دولة عن الفترة من 1972 إلى 2008 على تراكم الدين يعتبر تأثيراً محدوداً، وأن فرق تراكم الدين في تلك الدول قد أوضح الباحثون بفسر أقل من 8% من حجم التغير في رصيد الدين بثر من 90% من حجم هذا التغير.

خط و يؤدي إلى زيادة فرق تسوية التدفق بالتغير في قيمة التغير في رصيد الدين، ومن بينها: صافي، Valuation effects، Affect of exchange rate changes، Affect of issuance above or below the nominal value.

لا تدخل في حسابات عجز الميزانية السنوي، مثل العمليات المالية التي يتم تنفيذها تحت الخط هي في جأ إليها الحكومات لتحسين مؤشرات المالية العامة (Von Hagen and Wolff)، خاصة مع قربها من قفزات كبيرة في حجم الديون. كما توضح

4 استدامة الدين الحكومي في مصر

48.0 مليار جنيه بنسبة 12.9% من قيمة الزيادة
31 مليار جنيه بنسبة 41.6% من قيمة الزيادة في
ذلك إلى ارتفاع النصيب النسبي للبنود غير المفسرة
مي، من 2.0% في يونيو 2015 إلى 4.1%
على الترتيب Alnashar, S., Elashmawy,

الدين الحكومي المصري وبيان المصادر الأساسية
قد جاء اختيار فترة التحليل باعتبارها الفترة التي
ال الأولى في تاريخها، كما يتضح ذلك من الشكل رقم

الدين الحكومي المصري خلال الفترة (2017-
أو من كلاهما معاً: الأول، مدفوعات فوائد الدين،

مه على مدار السنوات الست الأخيرة، وعلى الرغم
ومي، حيث اقترن تحقيق هذا الفائض بزيادة مطردة
صدرين مختلفين:

تي زادت بمتوسط معدل نمو سنوي مركب قدره
ت فوائد الدين كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار الفائدة
3% وبما أدى إلى اتساع الفرق الموجب بين أسعار
نحو أسفر عن معاودة نسبة الدين الحكومي للناتج
أن انخفضت من 90.5% في يونية 2018 إلى
% فقط في يونية 2020 (ساهم إلغاء الدين الخزانة
371. تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن نسبة الدين
الثلاثة الأخيرة لتبلغ 84.6% في يونية
2020. ومن المتوقع أن تصل إلى 97.3% في يونية

، ومطروحا منه صافي حصيلة الخصخصة (إن وجدت)، باعتبار أنها تظهر كيند تمويلي للعجز الكلي
لي للموازنة وصافي حصيلة الخصخصة.

زيادات 8% حيث ارتفع سعر الفائدة الأساسي إلى 17.25% بنهاية عام 2022 في مقابل 9.25% في
وعات الفائدة على الدين الحكومي بنحو 32 مليار جنيه سنوياً.

6 استدامة الدين الحكومي في مصر

(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
1008.2	582.6	293.0	200.7	5
%57.8	%54.6	%38.3	%30.2	%

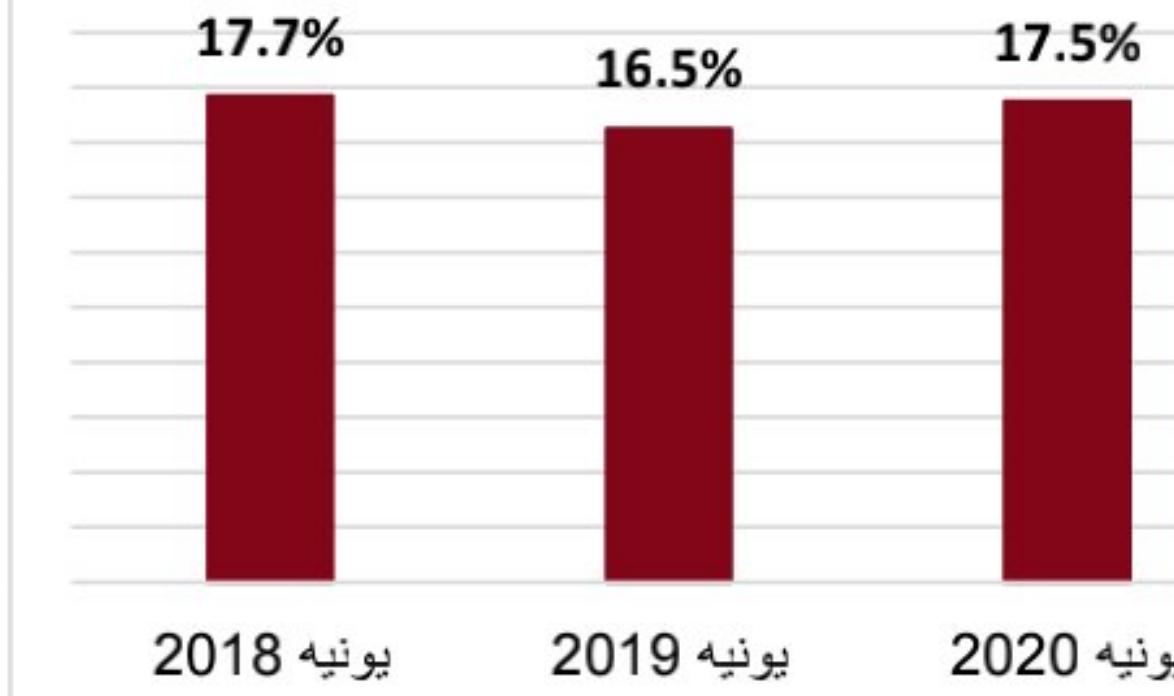
ي قبل حذف الدين المستحق للهيئة القومية للتأمينات sociale على المعاشات الجديدة رقم 148 لسنة 2019. أما الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي فتصل إلى 292.4

لخلط، والتي ارتفع نصيبها النسبي من %23.7 من إجمالي الدين العام في يونيو 2018 لتصل إلى %54.6 في يونيو 2022، ويزداد في رصيد الدين الحكومي في يونيو 2023،

7 استدامة الدين الحكومي في مصر

لية تحت الخط وقيمة كل بند في العام المالي

الناتج المحلي الإجمالي قد اقترن بتحول مهم في
الخارجي من 17.7% من رصيد الدين الحكومي
المتوقع أن تصل إلى 22.4% من رصيد الدين
(3). وغني عن القول إن تزايد النصيب النسبي
حجم المخاطر المالية fiscal risks وتهديدات
سعر الصرف للعملة الوطنية.



لواردة في البيان المالي السنوي عن مشروع الموازنة

حكومي عن تخطى هذا الاقتراض، وللمرة الأولى في نويع أن يصل حجم هذا الاقتراض إلى 1743.2 15 مليار جنيه تمثل حجم الإيرادات العامة المتوقع لتوفير متطلبات التمويل اللازمة لثلاثة مسارات الدين المرتفعة بطبيعتها، (3) تمويل العمليات المالية

٩ استدامة الدين الحكومي في مصر

%7.2	%11.4
%3.3	%8.1
%0.8	%0.8
%2.0	%5.1
%10.3	%12.0

خصوصاً منه الودائع. ويشمل صافي الائتمان الحكومي: الخزانة، والتسهيلات الائتمانية من البنوك للحكومة

الشهرية للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

ـ احمة القطاع الخاص على مدار العقد الأخير من بها، حيث:

عدلاته في يناير 2023 بما قيمته 45.5 نقطة، وهو س غير النفطي، وذلك في الوقت الذي سجل فيه

ع خاص في الاقتصاد المصري (من غير الشركات المنتجة للنفط). وتشمل قطاعات الصناعة والتشييد

ستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص إلى زيادة دائرة الانكماش الاقتصادي، ومع تزايد الأعباء الضريبية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بضرورة تنفيذ جانب مهم من تلك الاستثمارات من خلال إنشاء صندوق استثماري.

الاستمرار في هذا المسار، فمع تزايد حجم الدين العام لـ 2023/2022 والأعوام القادمة يمكن أن تضطر مصر لتنفيذها فوق الخط أو تحت الخط، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي - والتي من المقدر أن تستمر في الانخفاض خطة السنة المالية 2023/2022- إلى نقص حاد في الاقتراض المستدام، وعلى نحو يمكن أن يكون له آثار سلبية على شقيه الحكومي وغير الحكومي، خاصة في ظل ارتفاعات سعر الصرف من ناحية ثانية، وتراجع التقييم اللاإقتصادي للدين العام، مما يزيد من تكلفة تمويل عجز الميزانية والخارج.